



United Arab Emirates

كلمة

سعادة حسين سعيد الشيخ

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية

دولة الامارات العربية المتحدة

لجنة حقوق الطفل

جنيف، 14- 15 سبتمبر 2015

سيد الرئيس ،،

أعضاء اللجنة الموقرين والسادة الحضور،،،،،،،،

يشرفني (وللمرة الثانية) والوفد المرافق لي أن اعرض التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة في إطار الدورة الـ 70 للجنة حقوق الطفل، ونغتني هذه الفرصة لننقل لكم أطيب تحيات حكومة وشعب الإمارات العربية المتحدة.

ويسرني أن أعلمكم بأن وفد بلادي الموجود معكم اليوم يضم العديد من الأعضاء الذين اشتركوا في إعداد هذا التقرير من المؤسسات والوزارات المعنية بالطفل، اذ حرصنا كل الحرص بان يكون الوفد ممثلا لكافة القطاعات في الدولة، وذلك ليتمكنوا من الاطلاع عن كثب على طبيعة وآلية مناقشة الدولة لتقريرها الثاني بشأن اتفاقية حقوق الطفل، و ليطلعوا مباشرة على ملاحظاتهم و استفساراتكم، و التي سيعمل وفد بلادي على ترجمتها على ارض الواقع ، كلا في مجاله واختصاصه.

سيدي الرئيس ،،

لقد أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1997 طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وقدمت تقريرها الأول في عام 2002. ومنذ ذلك الحين تحققت العديد من الانجازات، إذ شهدت بلادي نموا كبيرا وسريعا، وارتفع عدد سكانها من أقل من 4 مليون

إلى أكثر من 9 ملايين شخص من 200 جنسية مختلفة يعيشون معا في سلام ووثام، ويتمتعون بالحرية في ممارسة معتقداتهم.

وعملت بلادي ومنذ تأسيسها عام 1971، على بناء مجتمع سلمي متسامح متعدد الثقافات، كما قامت بتوفير فرص اقتصادية للملايين من الناس من جميع أنحاء العالم. وكان الاستثمار في شعبها هو التركيز الرئيسي لبرنامج الحكومة الإماراتية الطموحة نحو الوصول إلى الحداثة.

وتضمنت رؤية دولة الإمارات لعام 2021 المعلنة تحت شعار "نريد أن نكون من أفضل دول العالم" التطلعات التالية: أولها شعب طموح واثق و متمسك بترائه، وثانيها اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك، والثالثة اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالإبداع والمعرفة، أما العنصر الرابع : فهو جودة حياة عالية في بيئة معطاءة مستدامة فقد اعتمدت الاولويات التالية: نظام تعليمي رفيع المستوى، نظام صحي بمعايير عالمية، بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة. ومن القضايا الاستراتيجية في قطاع التنمية الاجتماعية

- خفض مستوى الإصابة بداء السكري إلى أقل من 5 % بحلول 2021
- خفض مستوى الإصابة بالسمنة عند الأطفال بنسبة 17% بحلول 2021
- الحفاظ على التماسك الأسري بنسبة 90%
- خفض نسبة التسرب الدراسي إلى 1% بحلول 2021

وبلغت الاستثمارات الحكومية في قطاعات الخدمات والبنية التحتية والإسكان والتعليم والصحة أكثر من 50 في المئة من الميزانية الاتحادية لعام 2014.

وانعكس هذا الاستثمار في المؤشرات العالمية، حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأربعين من أصل 187 دولة في تصنيف الدول ذات التنمية البشرية العالية في مؤشر التنمية البشرية لعام 2014 والخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأصبح متوسط العمر 76.8 سنة بعد ان كان 49.3 سنة في عام 1970 . أما سنوات التعليم المتوقعة لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم فتبلغ 13.3 سنة. كما صنفت الأمم المتحدة دولة الإمارات في المرتبة الـ43 من 187 دولة في العالم في مجال المساواة بين الجنسين، ، متفوقة على عدد كبير من البلدان المصنفة في المراتب العالية في مجال التنمية البشرية.

واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة العشرين (20) على مستوى العالم في تقرير السعادة العالمي لعام 2015. وتتمتع دولة الإمارات بمستوى عال من المعيشة بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى وصول حالات الفقر والحرمان إلى مستويات قياسية منخفضة، في حين انخفضت معدلات الأمية لدى البالغين.

ويظهر التقدم المحرز في الخدمات الصحية بشكل واضح في كافة المؤشرات الصحية، ونشير، على سبيل المثال، إلى انخفاض معدلات الوفيات لدى الرضع والأطفال

دون سن الخامسة، علاوة على الانخفاض في نسبة الاطفال الذين يعانون من نقص الوزن عند الولادة، وكذلك انخفاض معدل وفيات الأمهات.

سيدي الرئيس،،

إن بلادي ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الداخل وحول العالم. وتؤمن دولة الإمارات بأن التعاون الدولي يعد ركنا هلما وأساسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. وإننا ندرك أهمية مركزية التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر وتقديم المساعدة الإنسانية، وذلك من أجل أعمال حقوق الإنسان وضمائها.

وتدرك الدولة مدى أهمية الدور المحوري الذي يلعبه التعاون الدولي في إرساء مبادئ حقوق الإنسان، وفي عام 2014 حافظت دولة الامارات على مركزها كأكبر دولة مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية للعام الثاني على التوالي ، فقد بلغ اجمالي مساعدات الإنمائية بما فيها المساعدات الإنسانية 18مليار درهم إماراتي (حوالي 4.89 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 1.17 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للدولة،

ولعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دورا هلما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التزامها الشديد بتحقيق التنمية الريفية والزراعية والحضرية والاقتصادية للبلدان الشريكة، والتركيز بشكل خاص على مجالات الصحة والتعليم. وأطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة مشاريع مختلفة تسهم في تحسين إمدادات الغذاء في الدول

الفقيرة، وزيادة الاستدامة البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي، فضلا عن تحسين إدارة المياه بشكل أفضل، وإجراء حملات تطعيم للأطفال، وتقديم الدعم للحملات العالمية الرامية إلى مكافحة المرض.

سيدي الرئيس،،

إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو جزء أساسي من مبادئنا. ونحن على دراية بأن تعزيز حقوق الإنسان هي عملية مستمرة تتطلب جهودا متواصلة لمراجعة التشريعات وتعزيز عمل المؤسسات. وقد أثبتت دولة الإمارات العربية المتحدة انفتاحها بالانخراط في حوار بناء حول قضايا حقوق الإنسان، سواء في المحافل متعددة الأطراف أو الثنائية مثل الاتحاد الأوروبي.

وتعمل الدولة في الوقت الراهن على متابعة التوصيات التي قبلتها خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني من قبل مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ويشكل حوارنا مع لجننتكم الموقرة جزءا من جهودنا الرامية إلى المشاركة بشكل بناء في مسائل حقوق الإنسان مع الهيئات متعددة الأطراف.

يحتل موضوع حماية الأطفال أولوية في الاجندة الوطنية لدولة الامارات. حيث تلتزم الدولة بتوفير بيئة آمنة تسمح بإجراء تطوير كامل لقدرات الطفل ومواهبه، واتخاذ الخطوات المناسبة في مجالات الصحة والتعليم والتي تسهم في رعاية الحاجات النفسية،

والاجتماعية، والثقافية للأطفال وذلك وفقا لاستراتيجيتها الوطنية، واستنادا إلى مبدأ تحقيق أفضل المنافع للأطفال.

وهناك العديد من القوانين والتشريعات والسياسات و ايضا المؤسسات المعنية بالطفل والطفولة التي تعزز حقوق الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تم التطرق إليها في تقريرنا الوطني الثاني المقدم لكم. حيث يقوم المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بتنسيق الجهود التي نبذلها في هذا الشأن، وتلعب وزارة الشؤون الاجتماعية التي أعمل فيها دورا رئيسيا في هذه المسألة.

لقد اعتمدنا معا استراتيجية وطنية، تعنى بمواضيع الأمومة والطفولة، والتي تؤكد من جديد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بما جاء في اتفاقية حقوق الطفل. وتشمل الاستراتيجية أربعة جوانب متكاملة لحقوق الطفل، وهي: البقاء والتنمية والحماية والمشاركة. وتعتبر الاستراتيجية بمثابة مرجع أساسي بشأن الأطفال لصانعي القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لضمان توفير بيئة ملائمة لجميع الأطفال والمراهقين وحقهم في البقاء والنماء، وكذلك توفير الخدمات الصحية الجيدة لهم وفرص التعليم وبناء القدرات، والمشاركة الفعالة في القضايا التي تؤثر عليهم وحمايتهم من العنف والإيذاء والاستغلال.

وكجزء من الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز حقوق الطفل، وافق المجلس الوطني الاتحادي على مشروع قانون اتحادي لتوفير إطار شامل لحماية الطفل ولضمان انسجام التشريعات الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. ويتضمن مشروع القانون 72 بنداً ويشمل مواضيع مثل رعاية الأطفال، وحقوق الطفل والجهات المسؤولة عن رصد ومراقبة حقوق الطفل. وينظم مشروع القانون ممارسة الأطفال لحرياتهم وحقوقهم، بما في ذلك الأمور الأسرية والصحية والثقافية والاجتماعية والحقوق المتعلقة بالتعليم والصحة. كما يشمل مشروع القانون أيضاً عدداً من المحظورات التي تهدف إلى حماية الأطفال، علاوة على الآليات والتدابير اللازمة لتوفير هذا النوع من الحماية وكذلك العقوبات المترتبة على انتهاك تلك الحقوق.

وتم تخصيص فصل كامل من مشروع القانون لبحث موضوع حماية الأطفال والآليات اللازمة لتباعها للتصدي لجميع أشكال الإساءة والعنف ضد الأطفال، وذلك من لحظة الإبلاغ إلى أن يتم اكتشاف كافة التفاصيل والأدلة، وتوفير الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي للضحايا. ويحدد مشروع القانون أيضاً حقوق الطفل في مجال التعليم، والعلاج الطبي والرعاية والاهتمام. ونأمل أن تتم المصالحة على القانون قريباً.

يضاف لذلك، تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى حماية حقوق الطفل. على سبيل المثال، قامت وزارة الداخلية بإنشاء اللجنة العليا لحماية الطفل في عام 2009، ومركز حماية الطفل في عام 2011، والذي

أطلق مؤخرا حملة توعية أطلق عليها اسم "معا لمنع إساءة معاملة الأطفال"، وذلك بهدف رفع الوعي المجتمعي وتثقيف الآباء والمعلمين والعاملين مع الأطفال حول الأشكال المختلفة لإساءة معاملة الأطفال وسبل الحد منها من خلال عقد الندوات والدورات وإطلاق الحملات الإعلامية بهذا الصدد. وتقوم مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال أيضا بتنفيذ مشروع لتنظيم ورش عمل تثقيفية بهدف نشر الوعي حول إساءة معاملة الأطفال. أما فيما يتعلق بالصحة فتقوم وزارة الصحة الإماراتية بالإشراف على تنفيذ سياسة الحكومة فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع مواطني دولة الإمارات والمقيمين بمن فيهم من الأطفال. ومع ازدياد عدد السكان وازدياد متطلبات الرعاية الصحية، تعمل على مواصلة تحسين خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء الدولة لتحقيق رؤية 2021.

أما فيما يتعلق بالتعليم فقد كانت فرص الحصول على التعليم محدودة للغاية قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971. ومنذ ذلك الحين، حدث تحول هائل وتم القيام باستثمارات كبيرة لتلبية الاحتياجات التعليمية للسكان. وتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم تعليما شاملا لجميع الطلاب والطالبات من مرحلة الروضة إلى الجامعة، مع توفير تعليم مجاني للمواطنين على جميع المستويات. وهناك أيضا قطاع واسع يتعلق بالتعليم الخاص، في حين أن عدة آلاف من الطلاب، من كلا الجنسين، يتابعون التعليم العالي في الخارج على نفقة الدولة.

ورغم الكثير الذي قد تم تحقيقه، إلا أنه لا يزال هناك حاجة إلى توفير المزيد من الوعي بهذا الخصوص. واتفاقاً مع رؤية دولة الإمارات لعام 2021، لا يزال التعليم يشكل أولوية عالية لدى الحكومة، كما أن تنمية رأس المال البشري تعتبر محفزاً رئيسياً في الجهود التي تبذلها الدولة لتأسيس اقتصاد معرفي متنوع.

ويتم دعم هذا التوجه من خلال تخصيص نسبة الـ 21 بالمائة أو ما يعادل 9.8 مليار درهم في مخصصات الموازنة العامة الاتحادية لعام 2014. لقطاع التعليم إنفاق ما مقداره 6 مليار درهم من بين تلك المخصصات على برامج التميز الأكاديمي في الجامعات المحلية.

ولتنفيذ سياسة الحكومة، وضعت وزارة التربية والتعليم خطة للنهوض بالتعليم، وهي عبارة عن سلسلة من الخطط الخمسية الطموحة التي ترمي إلى تحقيق تحسن نوعي وكبير في نظام التعليم، لا سيما في المناهج والطريقة التي ينتهجها المعلمون في تدريس الطلاب وحثهم على التعلم. وتقوم وزارة التربية والتعليم بإدخال تقنيات تعليم متطورة وفقاً لأفضل الممارسات، وتحسين المهارات الابتكارية للطلاب وتطوير قدراتهم نحو تحقيق التعلم الذاتي. وتركز تلك الإصلاحات على خلق مستوى أفضل من الإعداد، وإيجاد قدر أكبر من المساءلة، والارتقاء بمستويات الاحتراف وتحسينها. وتعد برامج التعلم الذكية، والمدونات وأنظمة تقييم المعلمين الجدد، وكذلك تنقيح المناهج الدراسية، بما في ذلك تعليم الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية، جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية.

سيدي الرئيس،،

دعا رئيس مجلس الوزراء شعب الإمارات إلى المشاركة في «أكبر عصف ذهني في العالم»، وذلك خلال الفترة من 8-9 ديسمبر 2013 ، لتطوير قطاعي الصحة والتعليم في الدولة، عبر توليد أكبر قدر ممكن من الأفكار والحلول الإبداعية، يشترك الجميع في صياغتها وتطويرها وتنفيذها. وعلى اثره اعتمد مجلس الوزراء في خلوته مجموعة من المبادرات في مجال التعليم و الصحة . كما تم انشاء مركز محمد بن راشد للابداع الحكومي.

بالإضافة إلى عناية الدولة ببرامج الإسكان و برامج الضمان الاجتماعي و الرعاية الاجتماعية و رعاية الأمومة و الطفولة و الاهتمام بفئات الأحداث وكبار السن و المعاقين، وصناديق دعم مشاريع الشباب، حيث خصصت الدولة لهذه البرامج ميزانيات ضخمة وذلك ضمن ميزانية الحكومة السنوية .

حيث ان المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للفئات المحددة في قانون الضمان الاجتماعي بالدولة نمت بشكر كبير حيث وصلت في نهاية 2012 إلى 2 مليار و 725 مليون درهم امارتي ، أي حوالي 742 مليون دولار امريكي ، استفاد منها اكثر من 98 الف شخص. كما احتلت دولة الامارات المرتبة الرابعة عالميا في جودة خدمات البنية التحتية الشاملة، المرتبة الاولى في جودة الطرق في عام 2013، كما ان مجلس الوزراء بتاريخ 28

اكتوبر 2013 قد وافق على اعتماد الميزانية الاتحادية 2014-2016 بمبلغ وصل الى 140 مليار درهم امارتي، أي حوالي 38 مليار و122 مليون دولار امريكي ، وتم تخصيص ما نسبته 51% من هذه لميزانية مشاريع التنمية الاجتماعية ، واستفاد قطاع التعليم وتحديث البرامج التعليمية بها بنسبة 21% من هذا التخصيص ، كما تم تخصيص مليار و 40 مليون درهم اماراتي ، أي حوالي 38 مليون دولار امريكي لبرامج الأسكان من أجل توفير السكن اللائق للمواطن .

سيدي الرئيس،،

نحن دولة ناشئة ولكننا نفخر بالتقدم الذي حققناه في التنمية البشرية، ومصممون على تحقيق مقاصدنا للبناء على هذا المخزون من العمل الجيد، وسوف نستمر في الحفاظ على القيم التي جعلت دولة الإمارات مجتمعاً جذاباً وناجحاً وتلك القيم المرتكزة على احترام الحقوق والأمن والتسامح والعدالة .

في الختام ليسعدني أنا ووفد بلادي ان نتلقى-أسئلتكم وملاحظاتكم وسنعمل على الرد عليها بكل وضوح وشفافية ، وفي الوقت نفسه، يشرفنا ان نتلقى اقتراحاتكم وتوصياتكم بصدر رحب.

شكرا لكم جميعا

